وعافاني وردي ان نوما عليه السلام كان يقول احمد لله الذي اذا قني لذة
وابقى في منعمة واذهب عني اذاه وبقي له اداب اخر نطلب من المطولات
احتراز المحض هذا الفصل عن الوضوء نظرا الى ان الوضوء يوجد ولا
ثم نقرا عليهم عليه النواقض وبعضهم قدمه عليه نظرا الى ان الانسان يولد
محدثا اي في حكم المحدث بمعنى انه يولد غير متطهر في نواقض الوضوء عترض
التعبير بالنواقض بان الفعل زالة الشيء من اصله تقول نقضت الحبل اذا ازلته
من اصله فيقتضي التعبير بالنواقض ان يكون الوضوء من اصله فيلزم
بطلان الصلاة لو اقعة بعد انه كانه لم يكن والتعبير بالبطلان يقتضي اشتراط
تقديم الطهارة وليس شرطا فالحدث السابق على الطهارة ثم تقدم له وضوء يبطله
والتعبير بالسبب لحدث يقتضي ان الاسباب غير الحدث الا ان تجعل الاضافة بيانية
اي اسباب هي الحدث فالتعبير بالحدث اولى من ذلك كله والمراد بها الاسباب التي
سنبينها ان شاء الله تعالى واما عبارات بالنواقض مجاراة لكلام المصنف قال
والذي ينقض الوضوء المسماة ايضا اي كما هي مسماة بالنواقض وقولها سباب
الحدث قد علمت ما في هذا التعبير من كونه يقتضي ان الاسباب غير الحدث الا ان
تجعل الاضافة بيانية اي اسباب هي الحدث والمراد به الاصغر المتبادر الى الفهم عند الاطلاق والاسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره وعرفا
يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته ويقال لله وصف ظاهر منضبط
تعلق به الحكم وهو هنا نقض الوضوء والحدث لغة الشيء الحادث وقال بعضهم
المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف وعرفا يطلق بمعنى السبب الذي من شانه
ان يتوصل به الطهر وعلى امر اعتباري يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث
لا مرخص وعلى المنع المترتب على ذلك اي بمعنى الامر الاعتباري المذكور هنا والمراد
بالامر الاعتباري الامر الذي اعتبره الشارع مانعا من الصلاة ونحوها لا الامر
الذي يعتبره الشخص في ذهنه ولا وجود له في الخارج كما ان هذا الامر موجود هنا
قد يشاهده اهل البصائر فقد يحكي ان الشيخ الخواص كان يشاهد ذلك في المعطى
والذي ينقض الخ هو وان كان مفرد العطف في قوة المتعدد لانه عام معين

فلذلك

فلذلك صح الاخبار عنه بقوله خمسة اشياء فاندفع ما يقال لم يبق المبتدا
والخبر مع انه يجب نطابقهما على انه يحكي تقدير مضاف اي احد خمسة اشياء
اي يبطل اشارة الى انه ليس المراد من قوله ينقض معناه الاصلي وهو
انه يزيل الشيء من اصله بل المراد انه يبطله من حينه لكن التعبير بقوله يبطل ينقض
اشعر بان تقدم الطهارة وليس شرطا ولا يشمل غير الحدث الاول فيما اذا
وقع منه احداث متعددة لان غير الاول لم يبطل الوضوء الا ان يقال المراد
ببطله لو طرا عليه او جب الثان خمسة اشياء اي احد خمسة اشياء وبعدها
في المتن اربعة اشياء نظرا الى ان النوم من جملة زوال العقل والمصنف ينقل
ذلك بل جعله سببا مستقلا وانما افرده بالذكر مع دخوله في زوال
العقل لانه قيد في زوال العقل بكونه بسكر او مرض وزاد الشافعي او جنون
او اغماء او غير ذلك اي مما عدا النوم بقرينة ذكره قبل ذلك مستقلا لاجل
الاستثناء عنه والنقض بها غير معقول المعنى فلا يقاس عليها غيرها فلا
نقض بالبلوغ بالسن ولا بمس الامرد الجميل ولا بمس فرج البهيمة ولا بالكلام
جزم على المذهب في الاربعة ولانا لم نفرقهما في الصلاة وما روي من انها
تنقض فضعيف ولا بخروج نجاسة من غير الفرج كالفصد والحجامة ولا بشفا
دائم الحدث لان طهره لم يرفع حدثه ولا بنزع الخف بعد ان توجد غسل رجلين
فقط احدها اي الخمسة اشياء ما خرج اي خروج ما خرج وهو على
تقدير مضاف لان الحدث انما هو خروجه لا نفس ما خرج والمراد خروجه
يقينا وهكذا ما بعده من الاسباب يعتبر فيها اليقين فلو تيقن الطهر
ثم شك هل احدث او لا لم ينقض لان الاصل بقاء الطهارة فلا عبرة بما
طرا في زائلها فلو توضأ تم للاحتياط ثم تحقق الحدث لم يكف
ذلك الوضوء بخلاف ما لو تيقن الحدث وشك في الطهارة فانه ينقض
لان الاصل بقاء الحدث فلو توضأ ثم تبين انه كان محدثا صح وضوءه
ذلك والحصر في نحو قولك ما خرج مما دخل فلو ادخل عودا في دبره فلا ينقض
به حتى يخرج هي من السبيلين اي من احدهما وسواء السبيلين
بالقبل والدبر لان كلا منهما سبيل اي طريق لخروج الخارج منه وان
كان في القبل سبيلان سبيل البول وسبيل المني والتعبير بالسبيلين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)